قياس أثر تقلبات أسعار النفط على قاعدة عجز الموازنة في العراق للمدة (2003-2020)

Measuring the impact of oil price fluctuation on the budget Deficit base in Iraq for the period (2003-2020)

Dr.Muhammad Naji[1] | **Dr.sahar Tariq Mahmood**[2] | **Nihad Obdu latef**[3]

Received 13/9/2023
Accepted 24/10/2023
Published 30/12/2023

Abstract

The research dealt with a studying the impact of oil price fluctuations on one of the rules of financial discipline, which is the rule of budget deficit in the Iraqi economy for the period (2003-2020) as it is one of the quarterly economies that rely mainly on volatile oil revenues that fluctuate with oil prices in global markets, and therefore the general budget suffers. from The state of instability and then the government resorts to borrowing for a long time . this deficit in the general budget and increase the debt burden in the public debt.The research aim to measure and study the impact of oil price fluctuations on the base. The budget balance in the Iraqi economy for the period 2003-2020 and the role of this rule mitigating the negative impact of those fluctuations on the Iraqi economy.The Autoregressive Model (ARDL) was used to found a direct effect between the two variables (oil price fluctuations and the budget deficit rule), And take advantage of the financial savings and the establishment of sovereign funds in order to use and the continued financing of development plans. The research reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of a direct relationship between oil price fluctuations and the budget deficit base. Therefore, research must follow procedures aimed at increasing the level of discipline in order to achieve budget stability and not exceed the 3% deficit, and the possibility of benefiting from oil financial savings (during the period of high oil prices). By creating sovereign fouds that can be used during times of crises that occur as a result of low oil prices to ensure the sustainability and continued financing of economic development plans.

Key words: Oil price fluctuations, budget deficit base

المستخلص:

تناول البحث دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على إحدى قواعد الانضباط المالي ألا وهي قاعدة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003–2020) باعتباره من الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بشكل أساس على الإيرادات النفطية المتقلبة بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية وبالتالي فان الموازنة العامة تعاني من حالة عدم الاستقرار ومن ثم لجوء الحكومة الى الاقتراض لسد هذا العجز في الموازنة العامة وزيادة أعباء الدين العام، [يهدف البحث الى قياس ودراسة اثر تقلبات أسعار النفط على قاعدة توازن الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة 2003–2020 ودور هذه القاعدة في التخفيف من الأثر السلبي لتلك التقلبات على الاقتصاد العراقي لبيان الأثر بين المتغيرين (تقلبات أسعار النفط ، وقاعدة عجز الموازنة) ثم استخدام أنموذج الانحدار الذاتي

1-Assistant Professor, Al-Shaab University,Mohammad.n@uokerbala.edu.iq
2- Lecturer, Al-Shaab University,Sahar.tariq@alshaab.edu.iq
3- Assistant lecturer, Al-Shaab University,Nihad Obdulatef@alshaab.edu.iq

للإبطاء الموزع للمدة (2003-2020). توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة طردية بين تقلبات أسعار النفط و قاعدة عجز الموازنة، وعليه يوصى البحث بأتباع إجراءات هدفها زيادة مستوى الانضباط من اجل تحقيق استقرار الموازنة وعدم تجاوز العجز نسبة 3% وإمكانية الاستفادة من الوفورات المالية النفطية (خلال فترة ارتفاع أسعار النفط) بإنشاء صناديق سيادية يمكن استخدامها خلال أوقات الأزمات التي تحدث نتيجة انخفاض أسعار النفط لضمان ديمومة واستمرار تمويل خطط التنمية الاقتصادية.]

الكلمات المفتاحية : تقلبات أسعار النفط ، قاعدة عجز الموازنة

المقدمة :

واجهت الكثير من دول العالم اختلالا في توازن الموازنة وخاصة الدول الريعية التي تعتمد على الإيرادات النفطية المتقلبة بتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية في تمويل الموازنة العامة وبالتالي التأثير على حجم الإنفاق الحكومي واستقرار السياسة المالية ومستوى النشاط الاقتصادي وبالنتيجة هشاشة الاقتصاد العراقي لاعتماده على التمويل الخارجي مما يستلزم رفع مستوى الانضباط المالي وتطبيق القواعد ومنها قاعدة عجز الموازنة والبحث عن مصادر لتنويع الدخل وعدم الاعتماد عن مصدر ناضب لدعم استقرار الموازنة وضبط الأوضاع المالية في حالة تقلب الأسعار.

المبحث الأول : منهجية البحث والدراسات السابقة

أولآ: منهجية البحث ، وتتألف من

1: **مشكلة البحث :** تدور مشكلة البحث حول اثر تقلبات أسعار النفط بشكل كبير على حجم الإيرادات المالية العامة في الاقتصاد العراقي والذي سبب في عجز الموازنة لسنوات عدة وانعكاس ذلك على عدم تحقق الاستقرار المالي ومن ثم التأثير على الموازنة حيث أن اعتماد الاقتصاد على الإيرادات المالية في تمويل الموازنة العامة وتلبية الحاجات الضرورية للدولة مع انخفاض مستوى تطبيق قواعد الانضباط المالي يتسبب بعدم الاستقرار المالي وحدوث العجز ومن ثم اللجوء إلى الاقتراض وزيادة عبئ المديونية.

2: **فرضية البحث** :استند البحث إلى فرضية مفادها (إن حدوث تقلبات في أسعار النفط بشكل مستمر ينعكس بشكل مباشر على الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي ومن ثم التأثير على قواعد الانضباط المالي وان الالتزام بهذه القواعد ومنها قاعدة عجز الموازنة وإجراء تعديلات على أوضاع السياسة المالية يساهم في تقليل الأثر السلبي لهذه التقلبات على الاقتصاد).

3: **أهمية البحث:**

أولآ: الإضافة المعرفية التي يقدمها للمكتبة المحلية بجمعه بين متغيرين اقتصاديين هما تقلبات أسعار النفط وقاعدة عجز الموازنة .

ثانيا: فتح المجال للباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث حول هذا الموضوع .

ثالثا: إفادة الحكومة من التوصيات التي توصل إليها البحث وإمكانية تطبيقها .

4 : **أهداف البحث :** يهدف البحث إلى دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على قاعدة عجز الموازنة ومن ثم على الواقع الاقتصادي العراقي وبيان أهمية تطبيق هذه القاعدة ودورها في معالجة الاختلال في الموازنة واستقرارها .

5: **منهج البحث :** لإثبات فرضية البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي والاستنباطي وتحليل قاعدة عجز الموازنة في العراق للمدة (2003-2020) واستخدام النموذج القياسي (الانحدار الذاتي) لبيان اثر تقلبات أسعار النفط على القاعدة.

6: **حدود البحث المكانية والزمنية :**

1: الحدود المكانية : سيكون العراق البعد المكاني للبحث

2: الحدود الزمنية تشمل المدة (2003-2020).

المبحث الثاني / مفهوم تقلبات أسعار النفط وقاعدة عجز الموازنة

اولاً:- مفهوم أسعار النفط وتقلباتها : تعرف أسعار النفط على أنها "قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معلومين" (إلهيتي،2006 : 73 , (تمتاز أسعار النفط بعدم الاستقرارية والتقلب في الأسواق العالمية وإنها لا تتحدد بعوامل الطلب والعرض فقط وإنما بعدة عوامل اقتصادية وسياسية ولها آثار على المؤشرات الاقتصادية للدول المصدرة والمستوردة له مثلا التأثير على الناتج المحلي الإجمالي وعلى التضخم والنمو وغيرها (Myronovych,2001:1)، فتعرف تقلبات أسعار النفط على أنها "التغيرات غير المتوقعة والمفاجئة في أسعار النفط التي تكون حادة في بعض الأحيان إلى درجة إن تترك آثار اقتصادية واضحة سواء على المستهلك او المنتج مع اختلاف طبيعة هذا الأثر فيما بينهما " (التميمي، 2011: 38)، من التعريف نستنتج ان لهذه التقلبات اثأر ايجابية وسلبية على الدول سواء كانت مصدرة او مستوردة له.

ثانياً:- مفهوم قاعدة عجز الموازنة : تعد ظاهرة عجز الموازنة من ضمن السمات الأساسية التي تعاني منها معظم البلدان سواء كانت متقدمة او نامية، وينتج عنها زيادة الفروض (الداخلية والخارجية) وارتفاع عبئ الدين والمديونية، الأمر الذي يحتم على تلك البلدان إتباع إجراءات لمعالجة ذلك العجز، من تلك الحلول أو المعالجات إتباع قاعدة عجز الموازنة لضمان توازن الإيرادات العامة مع النفقات العامة وتقليل نسبة عجز الموازنة إلى الحدود المقبولة (ضبط الإنفاق) ويتم تحديد نسبة العجز الآمنة بـ 3% من الناتج المحلي الإجمالي . وإذا تخطى العجز تلك النسبة سينذر ذلك بحدوث أزمة عدم استقرارية الموازنة.

معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية تعاني من ظاهرة عجز الموازنة الذي يعد احد السمات الأساسية لمعظم اقتصاديات دول العالم وما ينتج عنها من زيادة القروض الداخلية والخارجية ومن ثم ارتفاع عبء الدين والمديونية مما يحتم ضرورة إتباع إجراءات وسبل معالجة العجز في الموازنة العامة، هذه القاعدة تضمن توازن الإيرادات العامة مع النفقات العامة وتقليل نسبة العجز في الموازنة إلى الحدود المقبولة عن طريق ضبط الإنفاق وتم تحديد نسبة العجز الآمنة بـ (3%) من الناتج المحلي الإجمالي وان تخطي هذه النسبة يعد بأزمة عدم استقرارية الموازنة وفق معاهدة "ماستريخت" عام 1992 لدول الاتحاد الأوربي (Kopits & Symansky,1998:24-25) ان إدارة وتنظيم توازن الموازنة يعد ضماناً لتحقيق الاستدامة المالية وان زيادة العجز سيلغي تأثير الانفاق او خفض الضريبة على الطلب الكلي فضلا عن مزاحمة القطاع الخاص والتأثير على فاعلية السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (دعدوش،2020: 5)

المبحث الثاني:- تحليل تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2020)

ان وضع الموازنة العامة واستقرارها في العراق مرتبط بحجم الإيرادات العامة وحجم النفقات العامة وان الإيرادات العامة مرتبطة بحجم الإيرادات النفطية المتقلبة نتيجة تقلب أسعار النفط المستمر في الأسواق العالمية وبالتالي التأثير بشكل كبير على الموازنة والتي تعتبر الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية لذا فان هذه الأقتصادات (أي الأقتصاد العراقي) تمتاز بكونها هشة ومن بيانات الجدول (1) يمكن تحليل تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2003- 2020)، في العام 2003 سجلت الموازنة العامة عجزاً مقداره (4636.20 -) مليار دينار نتيجة لزيادة حجم الإنفاق العام بمستوى اكبر من مستوى الإيرادات العامة ثم وخلال المدة (2004 - 2008) حققت الموازنة العامة العراقية فائضاً وبمعدلات متباينة لتسجل اقل مستوى للفائض عام 2004 بمقدار (865.24) مليار دينار واعلي مستوى كان في العام 2008 حيث بلغ الفائض (20848.78) مليار دينار بمعدل نمو (33.92 %) مقارنة بالعام 2007 بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام نتيجة عوامل اقتصادية وجيوسياسية منها زيادة الطلب على النفط الخام من دول جنوب شرق آسيا كالهند والصين وكذلك نتيجةً لأعمال العنف في فنزويلا ومهاجمة خطوط نقل النفط الخام (القريشي،2020: 161) وبالتالي ارتفاع الإيرادات العامة، ثم وخلال عامي 2009 و 2010 شهدت الموازنة عجزاً (بلغ اعلى مقدار للعجز نحو 13644.78- مليار دينار) نتيجة انخفاض أسعار النفط والإيرادات النفطية بسبب أزمة الرهن العقاري التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية نهاية عام 2008 وانتشرت لبقية دول العالم (الجبوري وحسين،2018: 151) مع تزايد في حجم الإنفاق مقارنة مع الأعوام السابقة،

مع ارتفاع أسعار النفط والإيرادات النفطية خلال عامي 2011 و 2012 ارتفعت الإيرادات العامة وبمستويات فاقت حجم النفقات العامة فحققت الحكومة العراقية فوائض مالية في الموازنة العامة بمقدار (12144.59) و (14677.62) مليار دينار على التوالي ، شهدت المدة (2013– 2016) عجزاً في الموازنة العامة بسبب تزايد حجم الإنفاق الحكومي مقارنة مع الإيرادات نتيجة للازمة المزدوجة التي عانى منها العراق في نهاية عام 2014 المتمثلة بانهيار أسعار النفط والركود الاقتصادي واحتلال الإرهاب لثلث الأراضي العراقية(دعدوش،2020: 10) فارتفع العجز من (5360.60 –) مليار دينار في عام 2013 إلى (12658.10–) مليار دينار في عام 2016 ، خلال الفترة (2017 –2019) وبفعل تعافي أسعار النفط نتيجة قيام مجموعة دول الأوبك بالحد من إنتاج البترول للتحكم بسعره (عبد المؤمن، 2020: 57) وكذلك بفعل تحسن الوضع الأمني للبلد حققت الموازنة فائضاً في عامي 2017 و2018 بلغ نحو (1845.80) مليار دينار عام 2017 كما تم تسجيل أعلى فائض خلال مدة البحث في عام 2018 بمقدار (25696.63) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (1292.17 %) أما خلال العام 2019 ونتيجة لارتفاع حجم الإنفاق العام وخاصة الإنفاق العسكري حيث بلغ الإنفاق العام (111723.5) مليار دينار وقد فاق مقدار تزايد الإيرادات العامة ما أدى إلى تحول الفائض الى عجز في الموازنة العامة بمبلغ (4156.51–) مليار دينار ، في العام 2020 وبسبب ظهور أزمة جائحة كورونا والتي تسببت بانخفاض أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وتوقف الحركة الاقتصادية وكذلك التزام العراق بتخفيض الإنتاج حسب مقررات اوبك) تقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2020 : 45) تراجعت الإيرادات الإجمالية للعراق مسببةً عجزاً مقداره (12882.70 –) مليار دينار.

جدول(1) تطور الموازنة العامة في العراق للمدة (2003– 2020) (مليار دينار)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز/الفائض	%معدل النمو للعجز او الفائض
2003	4596.00	9232.2	-4636.20	-
2004	32982.74	32117.5	865.24	-118.66
2005	40502.89	26375.2	14127.69	1532.81
2006	49055.55	38806.7	10248.85	-27.46
2007	54599.45	39031.2	15568.25	51.90
2008	80252.18	59403.4	20848.78	33.92
2009	55209.35	65658	-10448.65	-150.12
2010	70178.22	83823	-13644.78	30.59
2011	108807.39	96662.8	12144.59	-189.01
2012	119817.22	105139.6	14677.62	20.86
2013	113767.40	119128	-5360.60	-136.52
2014	105386.62	113473.5	-8086.88	50.86
2015	66470.30	70397.5	-3927.20	-51.44
2016	54409.30	67067.4	-12658.10	222.32
2017	77335.90	75490.1	1845.80	-114.58
2018	106569.83	80873.2	25696.63	1292.17
2019	107566.99	111723.5	-4156.51	-116.18
2020	63199.70	76082.4	-12882.70	209.94

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث – النشرة الإحصائية السنوية إعداد مختلفة .

المبحث الثالث/ تحليل قاعدة عجز الموازنة في العراق للمدة (2003– 2020)

يمكن تحليل قاعدة عجز الموازنة (نسبة عجز– فائض / الناتج المحلي الإجمالي) في العراق بالاستعانة بالجدول (2) الموضح فيه النسبة الآمنة لهذه القاعدة حسب معاهدة ماستريخت والتي بينت عدم تجاوز نسبة العجز عن 3 % من الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2003 بلغت نسبة عجز– فائض الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (15.67– %) مسجلة اقل نسبة خلال فترة

الدراسة متجاوزةً الحد الأمثل (3%) حسب معاهدة "ماستريخت"، أما خلال الفترة (2004–2008) فقد حققت الموازنة العامة فائضاً نتيجة للارتفاع التدريجي في أسعار النفط الخام فسجلت هذه القاعدة في العام 2004 نسبة (1.63 %) وفي العام 2005 سجلت اعلي نسبة خلال فترة الدراسة إذ بلغت (19.21 %) ناجم عن زيادة الإيرادات العامة مع انخفاض الإنفاق وبالتالي ارتفاع الفائض ، إما خلال عامي 2009 و 2010 فقد تجاوزت قاعدة عجز الموازنة الحدود الآمنة إذ بلغت (8– %) و (8.42– %)على التوالي بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط، ومع ارتفاع أسعار النفط خلال عامي 2011 و 2012 تحول العجز في الموازنة الى فائض فحققت القاعدة نسباً موجبة بلغت (5.59 %) و (5.77 %) على التوالي ، وشهدت الفترة (2013–2016) عجزاً في الموازنة العامة بسبب الانخفاض المستمر في الإيرادات النفطية لانخفاض أسعار النفط فسجلت القاعدة في العام 2013 اقل من 3% لان الانخفاض في سعر النفط لم يكن بمستوى عالي فبلغت النسبة (1.96– %) لكن تخطت هذه النسبة الحدود المعيارية في العام 2014 فبلغت (3.04– %)، وفي العام 2015 ونتيجة للإجراءات التقشفية التي اتبعتها الحكومة انخفضت النسبة لتصل ضمن الحدود المثلى فبلغت (2.02– %)، اما في عام 2016 فقد تجاوزت نسبة عجز الموازنة/ (GDP) النسب المحددة لتصل إلى (6.43– %) بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وخلال عامي (2017–2018) حققت الحكومة فوائض مالية فكانت نسبة عجز الموازنة الى (GDP) في عام 2017 (0.82 %) ومع ارتفاع الفائض في عام 2018 ارتفعت النسبة الى (10.24 %)، لكن أسعار النفط عاودت الانخفاض في العام 2019 لتعاود معها النسبة في الانخفاض أيضا فوصلت النسبة الى (1.56– %) بسبب تزايد الإنفاق العام، ونتيجة لتداعيات جائحة كورونا في عام 2020 انخفضت الإيرادات العامة لتتخطى قاعدة عجز الموازنة الحدود الآمنة فبلغت نسبة القاعدة في هذا العام (6.48– %). نلاحظ من خلال ما ورد أعلاه ان قاعدة عجز الموازنة قد تخطت النسبة المثلى (3%) في السنوات 2003، 2009، 2010، 2014، 2016، 2020 كما موضح في الشكل (1) ولم يتم اتخاذ اي سياسة مالية منضبطة تحكم حجم الإنفاق العام في ضوء ما متوفر من إيرادات عامة ، كذلك لم تستفيد الحكومة من السنوات الأخرى التي حققت فيها فوائض مالية ما جعلها تلجأ في اغلب الأحيان الى الاقتراض لتمويل العجز.

الشكل(1) نسبة عجز – فائض الموازنة الى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (2)

جدول(2) قاعدة عجز الموازنة في العراق للمدة (2003- 2020)

لسنة	(الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار	العجز/الفائض	قاعدة عجز الموازنة 3%
2003	29585.8	-4636.20	-15.67
2004	53235.4	865.24	1.63
2005	73533.6	14127.69	19.21
2006	95588.0	10248.85	10.72
2007	111455.8	15568.25	13.97
2008	157026.1	20848.78	13.28
2009	130643.2	-10448.65	-8.00
2010	162064.6	-13644.78	-8.42
2011	217327.1	12144.59	5.59
2012	254225.5	14677.62	5.77
2013	273587.5	-5360.60	-1.96
2014	266420.4	-8086.88	-3.04
2015	194681.0	-3927.20	-2.02
2016	196924.1	-12658.10	-6.43
2017	225995.2	1845.80	0.82
2018	251064.5	25696.63	10.24
2019	266190.6	-4156.51	-1.56
2020	198774.3	-12882.70	-6.48

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث- النشرة الإحصائية السنوية إعداد مختلفة .

المبحث الرابع: قياس اثر تقلبات أسعار النفط على قاعدة عجز الموازنة في العراق للمدة (2003- 2020)

سيتم في هذا المطلب قياس معدل نمو أسعار النفط(Op) كمتغير مستقل وتأثيره على قاعدة عجز الموازنة (BDR) (إحدى قواعد الانضباط المالي) كمتغير تابع في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2020) لبيانات نصف سنوية عن طريق استخدام منهجية الإبطاء الموزع (الانحدار الذاتي) وفق البرنامج الإحصائي (E-views 10) للوصول الى النتائج.

اولاً : اختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية لديكي- فولر الموسع (ADF): من بيانات الجدول (3) وحسب اختبار لديكي - فولر الموسع نلاحظ ان المتغير المستقل OP مستقر على المستوى عند مستوى معنوية 5% او 1% وبوجود قاطع او قاطع واتجاه عام او بدون قاطع واتجاه عام اما قاعدة عجز الموازنة (BDR) فاستقرت بوجود قاطع وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1% او 10% ، وعند إجراء اختبار جذر الوحدة بالفرق الأول (First Difference) للسلسلة الأصلية تبين ان جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة (Cointegration) من الرتبة الأولى عند مستوى معنوية 1% سواء بوجود قاطع أو قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه وبالتالي يمكن تطبيق وتقدير نموذج (الانحدار الذاتي).

جدول (3) اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)					
Null Hypothesis: The variable has a unit root					
		At Level		At First Difference	
		OP	BDR	d(OP)	d(BDR)
With Constant	t-Statistic	-3.7394	-2.6512	-5.9233	-6.2671
	Prob.	0.0079	0.0961	0.0000	0.0000
		***	*	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6734	-0.7790	-5.8105	-7.6731
	Prob.	0.0407	0.9549	0.0002	0.0000
		**	n0	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6538	-3.3580	-6.0000	-5.7515
	Prob.	0.0006	0.0017	0.0000	0.0000
		***	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant					

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

ثانياً : نتائج تقدير العلاقة بين معدل نمو أسعار النفط وقاعدة عجز الموازنة في العراق

1-**نتائج التقدير الأولي لنموذج (انموذج الانحدار الذاتي):** تظهر بيانات الجدول (4) النتائج المستخرجة للاختبار الأولي لنموذج (ARDL) بفترات ابطاء مثلى(2) والتي تبين ان قيمة (R2=0.882766) أي أن المتغير المستقل في النموذج (OP) قد فسر المتغير التابع (BDR) بنسبة (88%) اما قيمة F المحتسبة فقد بلغت (40.66164) وهي اكبر من القيمة الجدولية وفق قيمة Prob ما يؤكد معنوية النموذج.

جدول (4) نتائج انموذج ARDL لدالة قاعدة عجز الموازنةBDR

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BDR(-1)	1.164821	0.147688	7.887039	0.0000
BDR(-2)	-0.494509	0.122115	-4.049537	0.0004
OP	0.151920	0.037047	4.100784	0.0003
OP(-1)	-0.133688	0.050931	-2.624905	0.0141
OP(-2)	0.084133	0.035096	2.397229	0.0237
C	0.128717	0.549896	0.234076	0.8167
R-squared	0.882766	Mean dependent var		2.698939
Adjusted R-squared	0.861056	S.D. dependent var		7.730659
S.E. of regression	2.881621	Akaike info criterion		5.117548
Sum squared resid	224.2009	Schwarz criterion		5.389641
Log likelihood	-78.43955	Hannan-Quinn criter.		5.209099
F-statistic	40.66164	Durbin-Watson stat		1.916938
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

2- **اختبار الحدود Bounds Test:** من الجدول (5) يظهر ان قيمة F المحتسبة (F-statistic= 6.030185) اكبر من قيمة F الجدولية العظمى عند مستوى 1% يعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وبذلك نرفض فرضية العدم .

جدول (5) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة BDR

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.030185	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

3- **اختبار المشاكل القياسية للنموذج** :للتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

1- **اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقيSerial Correlation LM Test** : الجدول (6) يبين عدم معنوية قيمة F المحتسبة و Chi-Square اي ان قيمتهما اكبر من 5% وبذلك نقبل فرضية العدم لهذا النموذج المقدر وان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (6) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.099261	Prob. F(2,25)	0.9059
Obs*R-squared	0.259984	Prob. Chi-Square(2)	0.8781

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

2- **اختبار عدم تجانس التباين:** من بيانات الجدول (7) يتبين ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين حيث ان القيمة الاحتمالية لكل من F المحتسبة و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% وبذلك نقبل فرضية العدم.

جدول (7) نتائج اختبار عدم ثبات التجانس

Heteroskedasticity Test			
F-statistic	0.745786	Prob. F(5,27)	0.5962
Obs*R-squared	4.004523	Prob. Chi-Square(5)	0.5488

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

3- **اختبار جودة النموذج** : يتم اجراء بعض الاختبارات للتأكد من جودة النموذج منها :

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي : من الشكل البياني (2) ان قيمة Skewness بلغت (0.232353) وهي قريبة من الصفر، أما بالنسبة لقيمة probability فقد سجلت (0.768996) وهي اكبر من مستوى معنوية 5% اي ان البواقي تتوزع بشكل طبيعي في النموذج .

الشكل (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

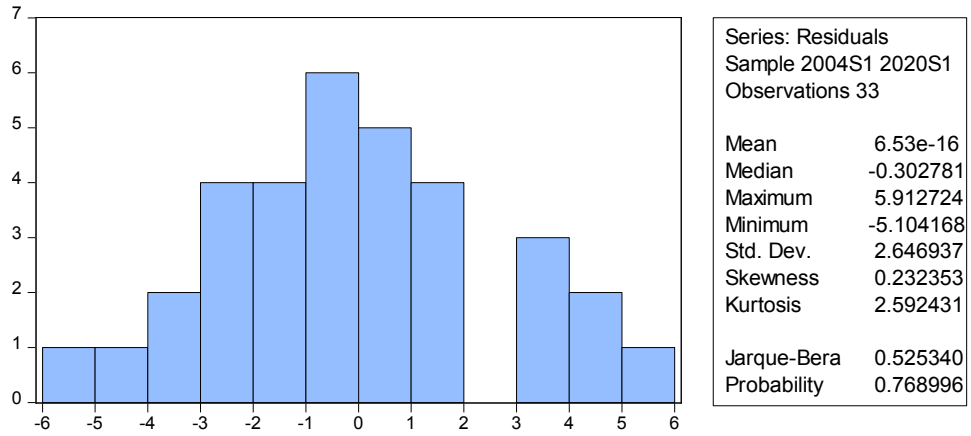

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

2- اختبار استقرارية النموذج المقدر Stability Test: من الشكل (3) الذي يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM نلاحظ الخط البياني للإحصاء وقع خارج الحدود الدنيا في جزء منه عند مستوى معنوية 5% أي ان البيانات غير مستقرة في الاجل القصير ، أما النسبة لاختبار مجموع تراكم مربعات البواقي CUSUM Squares OF الموضح بالشكل (4) فنلاحظ ان الخط البياني قد وقع ضمن الحدود الحرجة ما يعني استقرار المعلمات الطويلة الأجل.

الشكل (3) إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM

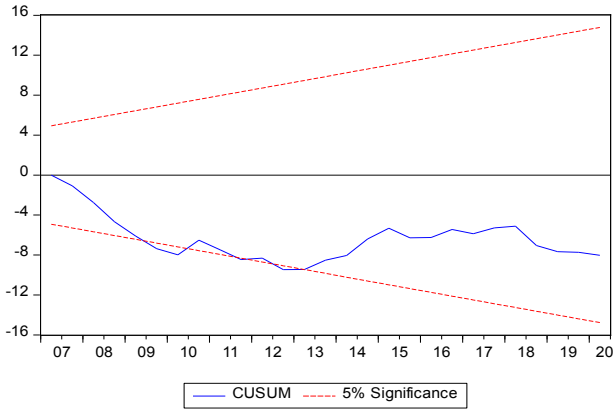

الشكل (4) إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUM OF Squares

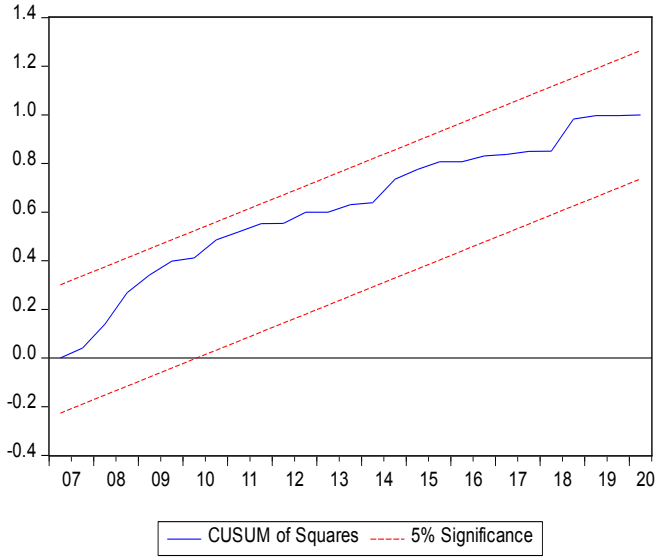

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

4- **تقدير معالم (الاجل القصير والاجل الطويل):** تظهر نتائج الجدول (8) وجود علاقة طردية وتأثير معنوي موجب للسنة الحالية 2023 بين متغيري البحث فزيادة أسعار النفط بنسبة 1% يزيد من قاعدة عجز فائض الموازنة بنسبة (0.151920) فكما معلوم ان ارتفاع أسعار النفط والإيرادات النفطية تساعد على خفض العجز في الموازنة، أما تغير أسعار النفط لسنة سابقة فان أثرها غير معنوي. أما بالنسبة لمعلمة تصحيح الخطأ فنلاحظ ان قيمتها سالبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 1% إذ بلغت (cointEq(-1)*= -0.329688) بمعنى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

جدول (8) معالم الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BDR(-1))	0.494509	0.103425	4.781343	0.0001
D(OP)	0.151920	0.028959	5.246081	0.0000
D(OP(-1))	-0.084133	0.031169	-2.699276	0.0118
CointEq(-1)*	-0.329688	0.074793	-4.408015	0.0001

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

أما معالم الأجل الطويل فكما موضح بالجدول (9) فان المتغير المستقل له تأثير معنوي موجب على المتغير التابع على المدى الطويل وان ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1% يزيد من قاعدة عجز/فائض الموازنة بنسبة (0.3105) كما مبين في معادلة الأجل الطويل مما يوضح الأثر الايجابي لارتفاع أسعار النفط والذي يعمل على زيادة الموارد المالية مقللاً من حالة العجز وصولاً الى الفائض.

جدول (9) معالم الاجل الطويل

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.310493	0.102566	3.027263	0.0054
C	0.390422	1.653253	0.236154	0.8151
EC = BDR - (0.3105*OP + 0.3904)				

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

اولآ: الاستنتاجات

1- ان التقلبات التي حدثت في اسعار النفط انعكست مباشرةً على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي ومن ثم على قاعدة عجز الموازنة وبالتالي فان هذه التغييرات ستخل بالانضباط المالي وفق فرضية البحث.

2- وجود حالة عدم الانضباط المالي لقاعدة عجز الموازنة وتجاوز للنسب الآمنة في الاقتصاد العراقي لبعض السنوات طوال فترة الدراسة (2003- 2020) في حين ان بعض السنوات قد حققت ضبطاً مالياً.

3- أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طردية قصيرة وطويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط وقاعدة عجز الموازنة فان ارتفاع أسعار النفط وتحقيق الوفرة المالية يساعد على تسديد الديون .

ثانيا : التوصيات

1- يمكن للحكومة إنشاء صندوق سيادي لضبط الإيرادات تتجمع فيه الوفورات المالية في السنوات التي ترتفع فيها أسعار النفط ليكون مصدراً لسد العجز في الموازنة عند انخفاض أسعار النفط والإيرادات النفطية.

2- مراقبة الحكومة للموازنة من قبل هيئة مستقلة والعمل على منع تجاوزها المستويات الآمنة (3%) كنسبة من حجم الناتج المحلي الإجمالي لضمان استمرار الوضع المالي المستقر .

3- تنويع مصادر الدخل كالقطاع الزراعي والصناعي والإيرادات الضريبية وعدم الاعتماد على مصدر وحيد للحد من تقلبات الإيرادات المالية وبالتالي تقليل لجوء الدولة الى الاقتراض وزيادة أعباء الدين العام .

المصـــــــادر

اولآ:- المصادر العربية

1. التميمي ،عباس فاضل رسن ، 2011 ،اثر تقلبات أسعار النفط الخام في أسعار الأسهم، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
2. الجبوري، مهدي سهر وحسين، خضير عباس، 2018، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، دار الايام ، الاردن، ط1.
3. عبد المؤمن ،بلهوشي، 2020، أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف دراسة حالة الدينار الجزائري في الفترة 2006-2018، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي، جامعة 8 ماي 1945.
4. القريشي، حاتم، 2020، اقتصاديا ت النفط، مكتب بغداد، العراق، بغداد، ط1 .
5. الهيتي، احمد حسن، 2006، اقتصاديات النفط، دار الكتاب للنشر والطباعة، الموصل .
6. دعدوش، علي عبد الكاظم، 2020، دور الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراق للمدة (2010-2020)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد .

ثانياً : التقارير

1- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2020،جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

ثالثاً:- المصادر الاجنبية

1. Artem Myronovych,2001:1,The impact of oil price fluctuations on the ukrainian economy, degree Master of Arts in Economics, National University of “Kyiv-Mohyla Academy”, Ukraine.
2. George Kopits , Steven Symansky, 1998, Fiscal Policy Rules , IMF occasional paper .